مقدمة :

لقد أصبح علم الاقتصاد من المصطلحات الشائعة و المنتشرة على الألسن ، فهو يعتبر أهم فروع المعرفة الانسانية ، إذ يهتم مباشرة بسلوك الانسان الاقتصادي إزاء الموارد الانتاجية التي تتميز بالندرة و المحدودية من حيث الانتاجية ، من أجل مواجهة و اشباع الانسانية ذات الطابع اللامحدود . فهو النشاط الاقتصادي الذي يشتمل على جميع تصرفات الأفراد التي تتصل بالإنتاج ، التبادل ، الاستهلاك ، التوزيع و ما يتفرع عنها من ظواهر اقتصادية مثل التنمية ، الدخل ، الاستثمار ، التضخم ، البطالة ... فالأوضاع الاقتصادية تعتبر الأساس الحيوي الذي تقوم عليه كافة الأنظمة (قانونية ، اجتماعية ، سياسية ...).

و على ضوء ذلك سنتطرق في مقياس مدخل اقتصاد إلى المحاور التالية :

المحور الأول : طبيعة علم الاقتصاد وعلاقته بالاقتصاد السياسي وبالعلوم الأخرى.

المحور الثاني : المشكلة الاقتصادية: مفهوم الحاجة، الموارد ووسائل الإشباع ،كيفية علاج المشكلة الاقتصادية من قبل الرأسمالية والاشتراكية وفي الإسلام.

المحور الثالث : عناصر الإنتاج: العمل، الطبيعة، رأس المال، التنظيم.

المحور الرابع : الأعوان الاقتصاديون أو الوحدات الاقتصادية التي توفر النشاط الاقتصادي.

المحور الخامس : النشاط الاقتصادي والعمليات الاقتصادية: الإنتاج ،الاستثمار، التبادل، الاستهلاك ،الادخار.

المحور السادس : المؤسسات الاقتصادية: مفاهيمها وتعريفاتها، تصنيفاتها وخصائصها.

المحور السابع : السوق: مفهومه، المتدخلين فيه، أنواعه، كيفية تحديد الأسعار في مختلف أنواع الأسواق.

المحور الثامن : النظام الاقتصادي و السياسات الاقتصادية.

المحور التاسع : النقود: لمحة تاريخية عن نشأة النقود، مفهوم وأنواع النقود، الوظائف التقليدية والحديثة للنقود، النقود في النشاط الاقتصادي والمالي.

المحور العاشر : المشكلات الاقتصادية الكبرى: التضخم (أسبابه والسياسات الاقتصادية لمواجهته) ، البطالة (أنواعها وأسبابها والسياسات الاقتصادية لمواجهتها).

المحور الحادي عشر : المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الجهوية: صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، المنظمة العالمية للتجارة، الاتحاد الأوروبي ، نافتا (NAFTA)، آسيان (ASEAN)، مجلس التعاون الخليجي، الاتحاد المغاربي.

المحور الأول

المحاضرة الأولى : مفهوم علم الاقتصاد

إن دراسة أي مفهوم أو علم يجبر دارسيه على البدء بتعريف هذا العلم أو المفهوم .

أولا : الأصول اللغوية لكلمة اقتصاد

كلمة اقتصاد في العربية مشتقة من قصد و لها عدة معان ، و لكن يهمنا منها ماله صلة بالمال و الانفاق و نحوهما ، و القصد هو الاعتدال في السلوك كله .

جاء في لسان العرب : القصد في الشيء خلاف الافراط ، و هو ما بين الإسراف و التقتير ، و القصد في المعيشة أن لا يسرف و لا يقتر ، يقال فلان مقتصد في النفقة ، و قد اقتصد ، و اقتصد فلان في أمره أي استقام.

كما جاء في المعجم الوسيط : قصد في الحكم عدل ، و قصد في النفقة لم يسرف و لم يقتر ، و اقتصد في أمره توسط .

ثانيا : المعنى الاصطلاحي لمفهوم الاقتصاد

- **تعريف آدم سميث** : خلال المرحلة الأولى من الثورة الصناعية شاع تعريف لعلم الاقتصاد يحوم حول انتاج الثروة ، فعرف **آدم سميث** الاقتصادي الاسكتلندي (1723-1790) في كتابه الشهير "بحث في طبيعة ثروة الأمم و أسبابها المنشور عام 1776 ، علم الاقتصاد بأنه "العلم الذي يدرس أسباب و كيفية زيادة ثروة الأمة " ،أو هو "العلم الذي يختص بدراسة الوسائل التي تمكن الأمة من أن تغتني " .
- **تعريف ألفريد مارشال** : عرف الاقتصادي الإنجليزي ألفريد مارشال (1842-1924) علم الاقتصاد في كتابه "مبادئ الاقتصاد " عام 1890 بأنه " ذلك العلم الذي يدرس حياة الفرد الخاصة و حياته العملية و كيفية الحصول على الدخل " .

ثالثا : مفهوم علم الاقتصاد

من خلال ما سبق يمكن أن نلخص إلى أن هناك اختلافا في تحديد تعريف دقيق لعلم الاقتصاد و لكن معظم التعاريف تؤكد على المفاهيم أو المحاور التالية لهذا العلم :

- **الاقتصاد علم الثروة** : عرفه الاقتصاديون التقليديون خلال عصر الرأسمالية الحرة بأنه علم الثروة ، أي أنه ينظر إلى موضوع علم الاقتصاد من خلال الهدف الذي يسعى الإنسان إلى الوصول إلى من خلال مزاولة نشاطه الاقتصادي و البحث عن الوسائل التي تمكنه من تكوين و تجميع الثروات .

من أهم الاقتصاديين الذين ربطوا مفهوم الاقتصاد بالبحث في الثروة ، نجد " **آدم سميث** " الذي اعتبر أن الموضوع الرئيسي في كل دولة هو زيادة ثروتها و قوتها ، و بعده " **ألفريد مارشال** " الذي اعتبر الاقتصاد أنه يهتم

بدراسة أحوال الأفراد فيما يتعلق بشؤونهم العادية في حياتهم ، فهو يدرس ذلك الجانب من النشاط الاجتماعي الفردي الذي يتصل اتصالا وثيقا بكيفية الحصول على المقومات المادية لتحقيق الرفاهية ، بالإضافة إلى دراسته لطرق استعمال هذه المقومات . أما " **جان باتيست ساي** " الذي يري أن الاقتصاد هو مجرد معرفة القوانين المتعلقة بإنتاج و توزيع و استهلاك الثروة ، و لكن التساؤلات بالنسبة لهذا التعريف تدور حول معنى الثروة ؟ هل يقصد بها الثروة المادية فقط أم إن الثروة يقصد بها الثروة المادية و غير المادية ؟ و عليه فموضوع الاقتصاد يضيق و يتسع حسب المقصود من الثروة .

- **الاقتصاد هو علم اشباع الحاجات الإنسانية** : ذهب اقتصاديون آخرون إلى تعريف علم الاقتصاد بأنه علم اشباع الحاجات الإنسانية ، و هذه الحاجات الإنسانية متعددة و متنوعة و مختلفة ، و تتغير بحسب الزمان و المكان ، فأي الحاجات الانسانية يشتمل عليها علم الاقتصاد ؟ هل هي الحاجات التي تشبع بالوسائل المادية أم الحاجات التي تشبع بالوسائل غير المادية ، و منه يضيق أو يتسع مفهوم الاقتصاد حسب الحاجات .
- **الاقتصاد هو علم المبادلة** : من أبرز المفكرين المؤيدين لفكرة التبادل القائم بين أفراد المجتمع ، نجد "**جيرون بيرو** " و يرى أن الاقتصاد هو : " دراسة عمليات التبادل التي يتخلى الفرد بموجبها عما هو في حوزته ليحصل بالمقابل و من فرد آخر على ما يحتاجه ، و أن عمليات التبادل هذه هي التي تسمح بقيام صلة بين إنتاج السلع و الأموال و إشباع الحاجات " ، و على ذلك فإن علم الاقتصاد هو الذي يدرس قيمة السلعة الاقتصادية أو الخدمة ،و هذه القيمة مستمدة من الحاجة التي تلبيها أي من المنفعة التي تقدمها ، فعملية التبادل هي التي تحدد قيمة السلعة أو الخدمة و المكان الذي تجرى فيه هاته العملية يسمى السوق ، و الأسواق هي التي تحدد المستوى العام للأسعار و هكذا تصبح كيفية تكوين و تحديد الأسعار و العوامل التي تؤثر فيها هي أساس الدراسة الاقتصادية.

في إطار اقتصاد السوق يكون السوق العنصر الأساسي و أحسن وسيلة لضبط و تنظيم الاقتصاد ، و يعرف السوق بمكان التقاء العرض و الطلب ، و هذا الالتقاء يحدد الكمية المتبادلة (من السلع و الخدمات الاقتصادية ، العمل ، النقود و الأوراق المالية) و سعر البيع (سعر السلع و الخدمات بالنسبة لسوق السلع و الخدمات ، سعر السهم بالنسبة لسوق الأوراق المالية ، الأجر بالنسبة لسوق العمل و سعر الفائدة بالنسبة للسوق النقدي).

- **الاقتصاد هو علم للندرة و الاختيارات الفعالة** : من أهم الاقتصاديين الذين اهتموا بفكرة الأهداف و الوسائل أي الاختيار في دراسة مفهوم الاقتصاد ، نجد " **ليونيل روبنز**" الذي يرى أن الاقتصاد هو علم اجتماعي يهتم بإدارة الموارد النادرة ، و كما أشار إليه الاقتصادي الفرنسي "**ريمون بار** " أن الاقتصاد يتمثل في دراسة نشاط الأفراد الناجم عن ندرة الوسائل التي تضعها تحت تصرفهم الطبيعة لتحقيق الأهداف التي يسعون إليها ، و عليه فإن وجود علم الاقتصاد ينطلق من فكرة أو مبدأ محدودية الموارد الموجودة تحت تصرف أفراد المجتمع

مقابل الحاجيات المتعددة ، و هو ما يؤدي إلى استحالة الوصول إلى الإشباع الكامل للحاجيات ، و لهذا و لتلبية الحاجات لا بد من القيام بمجهود في العمل و قبول تضحيات بالوسائل و الموارد النادرة ، و بالتالي لا بد من القيام بعملية المفاضلة بين الأهداف المختلفة ، و تنظيم استعمال هذه الموارد من أجل الحصول على أفضل اشباع ممكن ، أي تحقيق أكبر منفعة ممكنة ، و عليه فإن علم الاقتصاد هو علم الملائمة بين الوسائل و الأهداف .

المحاضرة الثانية : علم الاقتصاد وعلاقته بالاقتصاد السياسي وبالعلوم الأخرى

أولا : علم الاقتصاد وعلاقته بالاقتصاد السياسي

إن الحديث عن تطور مفهوم الاقتصاد يسوقنا إلى التعرف على مفهوم " **الاقتصاد السياسي** " ، فالأصل اللغوي لتعبير اقتصاد سياسي مشتق من اللغة الإغريقية و هي :

Oikos : معناها بيت أو منزل أو ذمة .

Nomos : معناها قواعد أو قانون .

Politikos : معناها اجتماع .

لم يدخل مكونا هذا الاصطلاح أي كلمتي "اقتصاد" و "سياسي" دفعة واحدة ، إذ كان هذا المصطلح يعنى عند الفيلسوف اليوناني "**أرسطو طاليس**" ، ما يلي :

- مبادئ إدارة المنزل .
- قواعد أو قوانين الذمة المالية العائلية .
- قواعد و قوانين الاقتصاد المنزلي .
- قواعد و قوانين تدبير شؤون البيت أو الأسرة .
- الطريقة التي يتبعها رب الأسرة في إدارة الذمة المالية لمنزله لكي يحقق أفضل استخدام لدخله .

يمكن القول بأن مصطلح الاقتصاد السياسي لم يستخدم إلا في بداية القرن السابع عشر في فرنسا على يد الكاتب " **أنطوان دي مونكريتيان** "الذي نشر في عام 1615 كتابا له تحت عنوان " مطول/شرح / أطروحة في الاقتصاد السياسي "، حيث كان يقصد بصفة السياسي أن الأمر يتعلق بقوانين اقتصاد الدولة . و كان يرمي من خلال هذا العمل إلى تحديد السياسة التي يجب أن تتبعها الدولة لزيادة من ثروتها ، و هكذا ظهر الاقتصاد كوصف لأسلوب تنظيمي و سياسي للرفع من المستوى المادي للسكان و الدولة ، كما كان القصد من استعمال هذا المصطلح هو جمله من النصائح و الإرشادات التي تعطي للأمير أو الملك امكانية إدارة مالية المدينة أو الدولة ،و كان ينصرف إلى تعريف السياسة الاقتصادية* .

و في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، كانت البدايات الأولى لظهور علم الاقتصاد Economics كعلم مستقل على يد الفيزيوقراطيون ، ثم على يد الكلاسيك الإنجليز ، و لم يرتفع الخلط بين مدلول علم الاقتصاد السياسي و السياسة الاقتصادية إلا من بعد أن كتب " **آدم سميث** " كتابه عن " ثروة الأمم " سنة 1776 ، الذي حاول أن يتقيد بالموضوعية العلمية في دراسته و تحليله للظواهر الاقتصادية ، ليصبح مصطلح

* فن عملي جزئي يعتمد في أغلب الأحيان على العلم النظري ، و هي تشير إلى مخطط الدولة أو الوحدة الاقتصادية (شركة ، مصنع ...) لفترة معينة لتحقيق غاية اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية .

الاقتصاد السياسي يستعمل للدلالة على علم الثروة ، لكن هذه المحاولة لتجنب الخلط بين المصطلحين لم تحدث الانفصال بينهما .

لكن في منتصف القرن التاسع عشر بدأ الكثير من المفكرين من الكتاب الأنجلوسكسون* يعيب استعمال مصطلح "اقتصاد سياسي و يستخدم بدلا منه تعبير علم الاقتصاد أو الاقتصاد ، و يتضح من خلال هذا أن هناك محاولات جادة للفصل التام بين الاقتصاد كعلم نظري مجرد و السياسة الاقتصادية التطبيقية .

و من هنا يتضح كيف أن الاقتصاد كان أول الأمر سياسيا (سياسة اقتصادية) ، و كيف ضعف هذا الاتجاه ، ثم كيف عاد فأصبح الاقتصاد سياسيا مرة ثانية (خاصة مع الأفكار الماركسية الاشتراكية بعدما استخدمه ماركس في كتاباته و بالأخص كتابه "نقد الاقتصاد السياسي ") .لكن منذ أن وضع الاقتصادي **ألفريد مارشال** عنوانا لكتابه سنة 1890 باسم " مبادئ الاقتصاد " ، بدأ مصطلح الاقتصاد بمفرده في الانتشار ليحل محل مصطلح الاقتصاد السياسي .مبررين ذلك في محاولة التخلص من الجوانب السياسية في الدراسة و تفادي مناقشة القضايا الاجتماعية المرتبطة بتطبيق النظام الرأسمالي ، و ذلك لتأكيد أن محور الاهتمام هو الفرد و ليس الدولة .

رغم كل ذلك يبقي مصطلح الاقتصاد مرتبطا بالسياسة لأنه يعكس ذلك التداخل و الترابط المعقد بين واقع الإنتاج و التجارة و التمويل بوقائع السياسات الحكومية الضريبية و النقدية و التجارية .و عليه لا يمكن عزل الاقتصاد عن السياسة بفعل التطورات الكبيرة التي تعرفها المجتمعات ، ليصبح تعبير الاقتصاد السياسي مبررا.

ثانيا : علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى

عند دراسة علم الاقتصاد لمختلف الظواهر فإنه يحتاج إلى مختلف فروع العلوم الاقتصادية ، و إلى فروع كثيرة من العلوم الأخرى التي لها علاقة مباشرة و غير مباشرة بالعلوم الاقتصادية ، كما سنوضحه على النحو التالي :

- **علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع :**

إن دراسة الظواهر الاقتصادية كانت محل اهتمام الانسان منذ الأزل ، و قبل استكمال الإقتصاد كعلم كانت هذه الدراسة تندرج في علوم أخرى كالفلسفة عند الإغريق و التاريخ عند العرب ، أي لم يكن ينظر إلى الظواهر الاقتصادية انفصالا عن الوسط الاجتماعي . كما اعترف رواد المدارس الأخرى التي جاءت بعدها على استحالة الفصل بين الاقتصاد و النظام الاجتماعي ، و تمخضت عن ذلك بروز علم جديد هو "علم الاجتماع الاقتصادي " ، "و الذي يهتم بالمعرفة الضرورية الخاصة بالإطار الاجتماعي الذي يمارس في ظله النشاط الاقتصادي ، و من ثم فهو يبين بدقة الشروط التاريخية الهيكلية التي تعمل في ظلها مختلف القوانين الاقتصادية ".

فعلم الاقتصاد يشرح لنا سلوك الأفراد اتجاه عملية الإنتاج و الادخار و الاستهلاك ... الخ و الآثار المترتبة على هذا السلوك ، أما علم الاجتماع الاقتصادي فهو يفسر الدوافع المختلفة للقيام بهذا السلوك . و من هنا

*تعتبر انجلترا هي مهد هذا النظام ، و قد كانت انجلترا تحت سيطرة عدة قبائل جرمانية من أشهرها (الانجل) و (السكسون) و لهذه القبائل قانون مستمد من الأعراف القبلية البدائية.

تظهر أهمية هذا العلم عند رسم السياسات الاقتصادية بحيث يجب مراعاة كافة المعطيات الاجتماعية السائدة للوصول إلى نتائج محددة.

- **علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة :**

كما أشرنا سابقا ، أن علم الاقتصاد ارتبط بالسياسة و أطلق عيله مصطلح الاقتصاد السياسي ، و هذا التداخل الحاصل بين الاقتصاد و السياسة ازداد حدة بعد ذلك .

علما أن موضوع السياسة كعلم ينصب على دراسة الحكم و السلطة و تنظيم العلاقة بين أفراد المجتمع و بعضهم البعض ، و بينهم و بين الحكومة و بين المجتمع (الدولة) و المجتمعات (الدول) الأخرى ، و بالتالي فهو يتناول دراسة أشكال و هياكل المؤسسات و التنظيمات العامة و الخاصة و دور كل منها في منظومة الحكم داخل المجتمع بمستوياته المختلفة بدءا من القواعد الشعبية و وصولا إلى قمة السلطة.

انطلاقا من الطبيعة الاجتماعية للظواهر الاقتصادية ندرك أهمية التنظيم على مستوى المجتمع ، من هنا لا يمكن للاقتصاد إلا أن يكون سياسيا فجميع القرارات الاقتصادية التي تؤثر على مصالح الأفراد إنما تصدر عن مؤسسات سياسية تعمل لصالحهم. " فمن خلال السياسة تحدد الغايات التي تسعى إليها الدولة و بالتالي يستطيع الاقتصاد أن يقدم أفضل النظم لتحقيق تلك الغايات ".

- **علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ :**

بإمكان التاريخ أن يوفر للاقتصادي التجارب المختلفة التي مرت بها الأمم السابقة و كيفية التغلب علي المشاكل التي كانوا يواجهونها و محاولة تطبيق ما تم الإستفادة منه للتغلب على المشاكل و المصاعب الحالية و تجنب ما قد تم تجربته و أثبت فشله . لذلك لا بد من توفر القدرة و الرغبة عند الاقتصاديين في الاستعانة بتاريخ الفكر الاقتصادي لمختلف الأمم التي سبقت و التجارب التي خاضتها.

- **علاقة علم الاقتصاد بعلم الرياضيات :**

تظهر حاجة الاقتصاديين إلى استخدام الأسلوب الرياضي أكثر ما يكون عند التعرض لتحليل بعض الظواهر الاقتصادية المعقدة في البحوث المتقدمة ، و لهذا فإن الاعتماد على معادلات رياضية تربط المتغيرات الاقتصادية تسمح باتخاذ القرارات الصحيحة لحل مختلف المشاكل الاقتصادية التي تواجه المجتمعات .

- **علاقة علم الاقتصاد بعلم الاحصاء :**

أصبح استعمال الاحصاء من الأساليب المهمة للباحث الاقتصادي ، حيث تمكنه من معرفة الظواهر الاقتصادية و دراستها باستعمال النظريات الاحصائية ، و هو ما يسمح بتحويل الظواهر الاقتصادية إلى قيم عددية يمكن التعامل معها من خلال التحليل و التصنيف و التمكن من الوصول إلى أدق النتائج .

- **علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس :**

يرتبط علم الاقتصاد في دراسته لسلوك الأفراد سواء مستهلكين أو عمال أو أصحاب أعمال على علم النفس و نظرياته ، لذلك يهتم الباحث الاقتصادي بمعرفة سلوك الفرد عند قيامه بمختلف الأنشطة التي تمكنه من اشباع حاجاته و رغباته اللامتناهية و بعد التعرف عليها يقوم الباحث باستقطاب و جذب المستهلكين من خلال التأثير على سلوكهم بأساليب مختلفة كالدعاية و الاعلان .

- **علاقة علم الاقتصاد بالقانون :**

يقوم القانون على مجموعة من القواعد العامة الملزِمة التي تنظم العلاقات بين أفراد المجتمع ، سواء بين الأفراد بعضهم البعض أو بينهم و بين الدولة ، فإن تنفيذ أي سياسة اقتصادية يحتاج إلى وضع تنظيم قانوني معين يسهل إمكانية التنفيذ بعيدا عن المشاكل ، و يؤثر بشكل فعال على مستوى أداء النظام الاقتصادي و قدرته على تحقيق أهدافه ، و هو ما أدى إلى ظهور ما يسمى بالقانون الاقتصادي كفرع جديد . "فمثلا تنظيم الدولة للأسواق و فرض الرسوم و الجمارك و التدخل في تنظيم الأسواق المالية أو حتى تحديد سعر الفائدة كل ذلك له أثر في الحياة الاقتصادية لأي مجتمع ".

- **علاقة علم الاقتصاد بالمنطق :**

هناك بلا شك صعوبة يواجهها أي دارس للاقتصاد إن لم يكن قد سبق له التعرف على قواعد علم المنطق ، أو إن لم تكن له على الأقل تلك القدرة الطبيعية على استيعاب المناقشات المنطقية المبنية على استخراج و ترتيب الأسباب و النتائج. و بسبب هذا يتم الاستعانة بهذا العلم لإثبات عدد من الفرضيات الاقتصادية التي تكون قيد الدراسة و التي قد تحتمل الصواب و الخطأ و بالتالي اظهار مسلمات منطقية يمكن من خلالها استخلاص العديد من النتائج الصحيحة .

- **علاقة علم الاقتصاد بالديموغرافيا :**

الديموغرافيا هو فرع من فروع المعرفة يهتم بدراسة السكان ، يهتم بالحالة الجسمية و الذهنية و الفكرية ، و كذا عادات و تقاليد و أخلاق السكان ، هذه العوامل تؤثر على النشاط الاقتصادي ، بل تحدد شروطه الأساسية ، مثل القوة العاملة ، الحاجات التي على النشاط الاقتصادي إشباعها ، توزيع السكان الكثافة السكانية ، الإنجاب ، المواليد و الوفيات ، متوسط العمر.

- **علاقة علم الاقتصاد بالجغرافيا:**

تبنى العلاقة بين علم الاقتصاد و الجغرافيا و المتمثلة في توطن النشاط الاقتصادي ، أي معرفة الوسط الطبيعي للنشاط (معرفة مصادر المواد الخام ، المواد الأولية ، مصادر الطاقة ، التجمعات السكانية ...) ، يهتم الباحث في الجغرافيا بالحياة الاقتصادية من خلال ما يسمى بالجغرافيا الاقتصادية التي تركز على محاولة معرفة الثروات و الموارد التي يملكها المجتمع التي تشكل أساس العملية الاقتصادية.

المحور الثاني

المحاضرة الأولى : ماهية المشكلة الاقتصادية

أولا : تعريف المشكلة الاقتصادية

إن المشكلة الاقتصادية في أي مجتمع من المجتمعات ، " تجد أصل وجودها في محاولة الفرد أو المجتمع اشباع حاجاته غير المحدودة بموارد محدودة تصلح لاستعمالات مختلفة " كما أنها " تتمثل في عدم القدرة على اشباع جميع الاحتياجات البشرية ، و يرجع هذا أساسا إلى ندرة عوامل الإنتاج . فلو توافرت هذه دائما و بالقدر المطلوب لإنتاج السلع و الخدمات الكافية لإشباع الاحتياجات البشرية اشباعا تاما لزالت المشكلة الاقتصادية تماما ".

ثانيا : الأركان الأساسية للمشكلة الاقتصادية

يمكن تحديد العناصر الأساسية التي تكون المشكلة الاقتصادية فيما يلي :

1. ندرة الموارد :

تعرف الموارد "بأنها – ما يسره الله عز وجل – من وسائل أو مصادر كانت طبيعية أو بشرية يؤدي استخدامها إلى إنتاج السلع و الخدمات التي تشبع القدر الأكبر من الحاجات غير المحدودة للإنسان" . و يقصد بالندرة " قصور الموارد المتاحة لمجتمع من المجتمعات عن الوفاء بكل ما يحتاج إليه أفراده " ، أي عدم التناسب بين ما يتوفر من موارد اقتصادية محدودة و بين حاجات الانسان المتزايدة و المتعددة ، و ذلك لعدة أسباب كوجود المورد الاقتصادي و لكن بكميات قليلة بسبب سوء استغلاله أو إمكانية نفاذه بسبب عدم حكمة الانسان في التصرف اتجاه ذلك المورد. "بالإضافة إلى التطور في المجال الصحي و الثقافي و الاجتماعي مما أدى إلى زيادة عدد السكان و ذلك من خلال ارتفاع معدل الأعمار و نقص مستويات الوفيات لدى الأطفال.

2. لا نهائية الحاجات :

إن الحاجة هي كل ما يحس به الانسان من نقص أو حرمان إذا لم يلبى ، أو كل ما هو ضروري ". " و الحاجة بالمعنى الاقتصادي هي كل رغبة تجد ما يشبعها في مورد (أو مال) من الموارد الاقتصادية .هذه الرغبة تتجلى في شعور بألم يلح على الفرد مما يدفعه إلى القيام بما يساعد على القضاء على هذا الشعور و من ثم يمكن اشباع الحاجة ". و عادة ما يتصف الفرد بأنه كلما أشبع حاجات و رغبات معينة إلا و زاد طموحه من أجل اشباع حاجات إضافية أخرى .و تنقسم الحاجات الإنسانية على النحو التالي :

–الحاجات الأولية و الحاجات المعنوية : فالحاجات الأولية هي الحاجات الفيزيولوجية أي الحاجات المادية الضرورية للحياة (الغذاء ، المأوى ، الألبسة ...الخ) ، أما الحاجات المعنوية فهي مثلا كحاجة الانسان إلى التعليم و الصحة و الصداقة .

–الحاجات الضرورية و الحاجات الكمالية : فالحاجات الضرورية هي التي تتوقف حياة الإنسان أو صحته على اشباعها ، أما الحاجات الكمالية فهي التي يسهم إشباعها في إثراء حياته و تمتعه به .

–الحاجات الفردية و الحاجات الجماعية : من الحاجات ما يمكن اشباعه بشكل فردي ، كالمأكل و الملبس ، و منها ما يشبع بشكل جماعي كالحاجة إلى الأمن و الحاجة إلى العدل و الحاجة إلى التعليم ...الخ ".

3. الاختيار:

يقصد بالاختيار : "الاختيار القائم على المبادئ الاقتصادية و المرتكز على منطق العقلانية و الذي يعني التوفيق بين الاستعمالات البديلة المتاحة له ، أي الاختيار بين أي الحاجات التي يجب على الانسان أن يقوم بإشباعها و أي الحاجات الذي يضحي بها و يتخلى عن اشباعها ". فندرة الموارد يتطلب منا استغلال الموارد الاقتصادية النادرة ذات الاستعمالات في سبيل تحقيق أقصى الغايات و أكبر قدر ممكن من الإشباع لحاجاتها اللامحدودة . و هذا يتطلب منا ترتيب هذه الحاجات حسب أولويتها و أهميتها أي سلم الأفضليات" . أي قيامه بموازنات منفعية بين بدائل مختلفة و ممكنة و ذلك قصد التوصل إلى أفضل بديل ممكن لإشباع تلك الحاجات.

و كما أن الفرد يواجه بمشكلة الاختيار فإن المجتمع و الدولة أيضا تواجه بنفس المشكلة .

المحاضرة الثانية : كيفية علاج المشكلة الاقتصادية من قبل الرأسمالية والاشتراكية وفي الإسلام.

أولا : كيفية حل المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي

إن جهاز الثمن يعد بمثابة العمود الفقري للنظام الرأسمالي حيث يتم من خلاله الإجابة على كافة الأسئلة المثارة ، فنتيجة للحاجات المتعددة و الموارد المحدودة يثار السؤال ، ماذا ننتج ؟ أي ماهي الحاجات الأولى للإشباع ؟ ، و قد رأينا أن جهاز الثمن هو الذي يقوم بتوزيع الموارد على الاستخدامات المختلفة ، بحيث يعكس رغبات المستهلكين و يقوم في نفس الوقت بتوجيه المنتجين إلى تلك الأنشطة التي يجب أن تتجه إليها مواردهم .

كما جهاز الثمن يجيب على السؤال المتعلق بكيف ننتج ؟ أي اختيار أسلوب الإنتاج ، ذلك أن الأثمان النسبية لعناصر الإنتاج السائدة في السوق هي التي تحدد طريقة الإنتاج التي سوف يستخدمها المنتجون بحثا عن أكبر ربح و أقل تكلفة ، و تتحدد أثمان عناصر الإنتاج في السوق على أساس العرض و الطلب ، فحيث يكون ثمن عنصر العمل منخفضا نسبيا إلى ثمن عنصر رأس المال فإن المنتجين يستخدمون ذلك الفن الإنتاجي الذي يستخدم عملا أكثر و رأس مال أقل ، و العكس صحيح .

أما السؤال الخاص بكيف نقوم بتوزيع الناتج على هؤلاء الذين اشتركوا في انتاجه ، فإن جهاز الثمن يقوم بتحديد نصيب عناصر الإنتاج المختلفة في الناتج .فثمن خدمة العمل هو أجر العامل و الذي يتحدد في السوق بناءا على العرض و الطلب على العمال . و ثمن خدمة رأس المال هو سعر الفائدة و يتحدد أيضا بقوى العرض و الطلب على رأس المال ، و ثمن خدمة الأرض هو ريع الأرض ، و هو دخل صاحب الأرض مقابل استخدام أرضه ..و هكذا و يتحدد نصيب العمل و رأس المال و التنظيم بناء على نسبة اشتراكه في العملية الإنتاجية .

أما عن السؤال الخاص بكيفية ضمان الاستخدام الكامل لموارد المجتمع فإن جهاز الثمن كفيل بحل هذه المشكلة . فإذا حدثت بطالة بين العمال فإن التنافس في سوق العمل يترتب عليه انخفاض الأجور و هو ما يترتب عليه رغبة المنتجين في تشغيل عدد أكبر من العمال و بالتالي زيادة الإنتاج ، و تستمر هذه العملية حتى يصل المجتمع إلى التشغيل الكامل لمورد العمل .

و فيما يتعلق بالسؤال الخاص بكيف نضمن الزيادة المستمرة في موارد المجتمع أي في طاقته الإنتاجية ، فالفرد عادة في النظام الرأسمالي له الحرية بالتصرف في دخله ، فهو يحدد تلك النسبة من دخله التي يستهلكها و تلك النسبة التي يدخرها ، و لكن حرية الفرد في هذا النطاق ليست مطلقة . " و بناءا على قرارات الأفراد جميعا تتحدد حجم المدخرات في المجتمع ككل . و بناءا على حجم الادخار في المجتمع ككل يتحدد حجم و مستوى الاستثمار . و يحدد حجم الاستثمار السنوي ، الإضافة السنوية في طاقة المجتمع الإنتاجية و من ثم حجم الزيادة السنوية في موارده.

ثانيا : كيفية حل المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي

إن تصور النظام الاشتراكي لحل المشكلة الاقتصادية يكمن في الاجابة على مختلف التساؤلات ، و لنبدأ بالسؤال الأول و الخاص بماذا ننتج ؟ أي ما هي السلع التي ننتجها و بأي الكميات ؟ بناء على ملكية الدولة للموارد الاقتصادية و قيام هيئة التخطيط بوضع الخطة الوطنية ، تقوم هذه الهيئة بتحديد أولويات المجتمع و من ثم توزيع موارد المجتمع توزيعا يتلائم و تحقيق هذه الأولويات . فالخطة هي التي تحدد حجم الإنتاج من السلع الاستهلاكية و حجم الإنتاج من السلع الرأسمالية .و يتم هذا الإنتاج وفقا للأولويات الواجبة الإشباع التي حددتها الخطة و التي تتفق مع الأهداف الوطنية .

أما السؤال المتعلق بكيف ننتج ؟ أي اختيار أسلوب الإنتاج ؟ فإن جهاز التخطيط هو الذي يتخذ القرار النهائي في هذا المجال ، بحيث يحدد كيفية استخدام موارد المجتمع من عناصر الإنتاج المتاحة له من العمل و رأس المال و لا يمكن أن يترك هذا القرار للوحدات الإنتاجية كيفما تشاء. و هكذا تقوم هيئة التخطيط بتوجيه المشاريع للمعايير التي يجب استخدامها حين يتم اتخاذ القرار بتحديد أسلوب الإنتاج .

أما السؤال الخاص بكيف نقوم بتوزيع الناتج ؟ فإن الدولة هي التي تتخذ القرار ،حيث تحدد حجم العمالة و الحد الأدنى للأجور و معدل الأجر في الأنواع المختلفة من المهن و المهارات و معدل زيادة هذا الأجر سنويا تبعا لزيادة الإنتاجية ،و كذلك تحدد المكافآت المختلفة اللازمة لزيادة الحوافز و بالتالي نصيب الأجور في الدخل الوطني. أما نصيب الربح في الدخل الوطني فيذهب لخزينة الدولة لاستخدامه في أغراض الاستثمار .

أما عن السؤال الخاص بكيف نضمن الاستخدام الكامل لموارد المجتمع ؟ فإن الخطة هي التي تعمل على تحقيق هذا الهدف بحيث ينفي أي زيادة للطلب عن العرض سواء على مستوى الاقتصاد الوطني أو على مستوى الوحدات الإنتاجية . فإن الحكومة في تخطيطها لحجم السلع الاستهلاكية تضع في اعتبارها لحجم القوة الشرائية التي تتولد نتيجة الاستثمار و زيادة العمالة و بالتالي يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي للسلع الاستهلاكية . كذلك فإن عرض الناتج من أي صناعة لا بد و أن يتساوى مع الطلب الكلي عليها .

أما عن السؤال المتعلق بكيفية زيادة موارد المجتمع ؟ أي تحديد معدل النمو أو معدل زيادة الطاقة الإنتاجية ، فإن هيئة التخطيط هي التي تتخذ القرار الخاص بتوزيع موارد المجتمع بين الاستهلاك و الاستثمار ، و بتحديدها لحجم الاستثمار يتحدد حجم الزيادة في الطاقة الإنتاجية و بالتالي الزيادة في الناتج الوطني . كذلك يتحدد نمو الموارد .

- **جهاز الثمن و وظيفته في التخطيط الاشتراكي :**

يتضح من خلال ما سبق أن هيئة التخطيط في النظام الاشتراكي هي التي تقوم باتخاذ كافة القرارات الاقتصادية ، و لكن لا يصح أن نفهم أن جهاز الثمن لا وجود له في هذا النظام ، فالواقع غير ذلك ، فالدولة هي التي تحدد أثمان المنتجات التي تنتجها المشاريع و الوحدات الإنتاجية ، و هذه الأخيرة تتعامل مع بعضها

بالنقود و تدفع أثمان المواد الأولية و أجور العاملين . فجهاز الثمن موجود و لكن وظيفته تختلف اختلافا جوهريا عن وظيفته في النظام الرأسمالي .

فالثمن في النظام الرأسمالي هو مظهر التفاعل بين إرادة المنتج و المستهلك ، و جهاز الثمن هو الذي يقوم بتوزيع الموارد المتاحة على الاستخدامات المختلفة . أما في النظام الاشتراكي فالثمن تعبير عن إرادة السلطة المركزية من خلال الخطة التي تضعها للوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة مسبقا ، و يكون هدف الأثمان المحددة هو ضمان مساواة العرض بالطلب ، و نجد أن هذه الأثمان مرتبطة بالنفقات الإنتاجية ، كما أن أثمان عناصر الإنتاج و المواد الأولية التي تحدد النفقة تقوم السلطة المركزية للتخطيط بتحديدها .

ثالثا : كيفية حل المشكلة الاقتصادية في الاسلام

تختلف نظرة الاسلام إلى المشكلة الاقتصادية عن نظرة كل من النظامين الرأسمالي والاشتراكي، فهو لا يعزي سببها إلى الطبيعة وقلة الموارد. ذلك أن الإسلام أقر و لا يزال يقر أن الأصل في الموارد هو الوفرة ليس الندرة. لأن الله جلت قدرته خلق كل شيء بميزان العدل ، و الدليل على ذلك قوله تعالى:{وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ (19) وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ (20) وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ (21)" سورة الحجر .

و ذهب الزمخشري في تفسره لكلمة موزون إلى أنها تعني أنها وزن الحكمة، و قدر بمقدار لا يصلح معه الزيادة أو النقصان .

كما ينقض الإسلام أيضا النظريات الماركسية التي تزعم أن المشكلة الاقتصادية هي التناقض بين شكل الإنتاج السائد و علاقات التوزيع.

لذا فإن أردنا تعريف المشكلة الاقتصادية من الجانب الإسلامي وجدناها تنحصر في مسألة بسيطة واحدة هي: كيف يقام نظام الحياة الإنسانية بحيث ينال فيه جميع أفراد البشر حاجاتهم مع المحافظة على سير الحياة الاجتماعية وتقدمها الطبيعي نحو الكمال ، ومع الضمان لكل فرد منهم أن تبقى الفرص متوفرة في وجهه كل حين من أحيانه.

لقد كان المعاش في أقدم العصور سهلا بالنسبة للإنسان و الحيوان بشكل سواء. إن أرض الله الواسعة بها مرافق الحياة ما لا يأتي عليه الحصر .فكان الإنسان في بداية حياته هي وجه الأرض. فكان كلما مسه الجوع خرج إلى الغابة و قطف من ثمارها أو اصطاد من وحوشها ما يسدد به حاجته. لكن الله تعالى لم يخلق الإنسان ليبقى على تلك الحال. بل أودعه من العقل و الدواعي الفطرية ما يدعوه دعوة حثيثة إلى أن يحيا حياة اجتماعية بعد هذه الحياة الفردية. وأن يحسن أسلوب معيشته و يحاول الوصول إلى أعلى قدر من الراحة و السعادة و يضمن أكبر إشباع لحاجاته. لذلك كانت المدينة أبرز أسباب ظهور المشكلة الاقتصادية إن لم نقل بأن السبب الأول و الوحيد .فالكثر من الحاجات و الرغبات التي تنتاب الأفراد اليوم بشكل ملح لم تكن قبل اليوم تنتابهم بهذا الإلحاح . ولم تكن منذ فترة طويلة ضمن رغباتهم و احتياجاتهم أصلا .لذا فدوران عجلة الزمن و التقدم الحضاري هو ما

يساهم في خلق المشكلة الاقتصادية. وبالنظر إلى طبيعة الإنسان وفطرته في حب التملك فإن الإسلام يرى أن جشع الإنسان ومخالفته لأوامر الله تعالى وهديه هو سبب المشكلة الاقتصادية. فإن الناس لو اتبعوا هدي الله تعالى وتخلصوا من أنانيتهم وحبهم المفرط للمادة والذات لتجنبوا جل المشاكل و في مقدمتها ضروريات الحياة.

✓ **سبل معالجة الفقر في الإسلام :**

يشير مفهوم الفقر على أنه عدم القدرة على الحفاظ على المستوى الأدنى من المعيشة، كما يعرف بغياب الحد الأدنى من الدخل أو الموارد لتلبية الحاجات الأساسية .

لقد اعتمد الإسلام عدة وسائل يستطيع من خلالها القضاء على الفقر وتحقيق العدالة في توزيع الدخول والثروات، ومن أهم هذه الوسائل ما يلي:

1. **العمل** : المراد بالعمل المجهود الواعي الذي يقوم به الإنسان وحده أو مع غيره لإنتاج سلعة أو خدمة ، وقد اعتبر الإسلام العمل أهم الوسائل الكفيلة للقضاء على المشكلة الاقتصادية التي تكون سببا للفقر، ونظرا لأهمية العمل فقد وضع الإسلام له بما يكفل تحقيقه ، ويظهر هذا في ما يلي :
   - جعل الإسلام العمل عبادة.
   - جعل الإسلام حسابا للعمل.
   - مراقبة الله للعاملين.
   - تحريم تعطيل العمل.
   - إتقان العمل .
2. **توفير وسائل الإنتاج :**

إن السبيل الثاني ، لمكافحة الفقر، هو توفير وسائل الإنتاج من قبل الدولة الإسلامية، و يقصد بوسائل الإنتاج هنا، كل ما يحتاج الإنتاج زراعيا كان أو صناعيا، وما يتوقف عليه من عناصر و عوامل كالأرض والأبنية والمصانع والمضخات و مختلف الأدوات والآلات، و تهيئة الفرص وإعداد المجالات للعمل بشتى أصنافه وألوانه التي بها قوائم الحياة المعيشية الطيبة، وتقويم الأفراد والمجتمعات عن طريق رفع مستوياتهم الاقتصادية.

3. **كفالة الموسرين من الأقارب :**

أكد الإسلام حق ذوي القربى و حث في آيات كتابه و أحاديث رسوله على برهم وصلتهم و الإحسان لهم (البر المعنوي الروحي و البر المادي) ، و توعد من قطع رحمه أو أساء إلى ذوي قرباه بالعذاب الشديد.

4. **الضمان الاجتماعي**: هاو إلزام الدولة بإعالة أو سد عوز من لا يقوي على العمل، ومن لم يعمل لعذر مشروع و ليس له معيل، ما من لم يعمل حبا بالبطالة، وهو قادر على العمل و كانت فرص العمل ووسائل الإنتاج مهيأة أمامه، فليست الدولة بمسؤولة عنه (لأن أمثال هؤلاء يعدهم الإسلام من الأغنياء فيحرمهم من هذا الضمان).

5. الزكاة : هي فريضة مالية تؤخذ من الأغنياء و ترد على الفقراء والمحتاجين العاجزين، والفقير أول من تصرف له الزكاة.

✓ **سبل معالجة البطالة في الإسلام:**

يرى الفقهاء أن البطالة هي العجز عن الكسب في أي صورة من صور العجز ذاتيا ، كالصغر والشيخوخة والأنوثة والمرض أو غير ذلك، كالاشتغال بتحصيل العلم.

1. إحياء الأرض الموات :

أدخل رسول الله عليه الصلاة والسلام نظام إحياء الأرض الموات ، و هي الأرض الجدباء التي لا يملكها أحد، وتقع خارج نطاق أراضي الرعي و الصيد والاحتطاب ، ويتضمن نظام إحياء الأرض الموات منح حق ملكية هذه الأرض لمن يقوم بإحيائها بزرع أو بغيره، وغلة خاصة لمن قام بعملية الإحياء.

2. تنظيم السوق والتجارة على أسس الحرية والمنافسة:

للحد من الممارسات والأعراف السيئة التي قد تمارس في الأسواق وللوصول بالسوق إلى المستوى الذي ينمي مصلحة الفرد و المجتمع في إطار شرعي واجتماعي مقبول، يورد الإسلام الضوابط التالية:

الأمر بالعدل في الكيل والميزان ، النهي عن الربا ، الصدق في المعاملة ، النهي عن النجش (وهو الزيادة في ثمن السلعة ممن لا يريد شرائها بل ليخدع غيره و يغريه بشرائها) ، النهي عن بيع السلع قبل اكتمال حيازتها.

3. إقامة بنوك إسلامية :

وهي عبارة عن مؤسسات استثمارية مصرفية اجتماعية تتعامل في إطار الشريعة الإسلامية، فهي تعمل على تعبئة الموارد الإسلامية المتاحة وتوجيهها إلى الاستثمارات التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى القيام بالأعمال المصرفية اللازمة بمقتضى أحكام الشريعة الإسلامية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تحريم التعامل بالفائدة يعتبر حجر الزاوية بالنسبة لهذه البنوك ، فهناك اجتماع بين علماء المسلمين على تحريم الفائدة واعتبارها ربا. لأن تعامل الأفراد بالفائدة الربوية هدم لركن من أركان الزكاة في الإسلام .

4. توزيع الثروات بشكل عادل :

ضرورة تفريق الثروة، وتوزيعها بين الأغنياء والفقراء، كي لا يكون المال متداولا بين الأغنياء فقط .وإذا عكس التفاوت فجوة متسعة بين الأقل دخلا والأكثر دخلا فإن الإسلام يعترف بهذا النمط من توزيع الدخل ولهذا يسلك منهجا يحقق العدالة في هذا التوزيع.

المحور الثالث

المحاضرة الأولى : عناصر الإنتاج : العمل، الطبيعة، رأس المال، التنظيم

إن القيام بعملية الانتاج يتطلب توفر المقومات الأساسية لذلك ، و هو ما اصطلح على تسميته بعناصر الانتاج، و التي يمكن تعريفها على أنها " العوامل التي تستعمل و تشترك في إنتاج السلع و الخدمات " ، كما تعرف على أنها " الموارد أو المدخلات التي نحتاجها للقيام بالعملية الإنتاجية " . و يمكن تقسيم **عناصر الإنتاج** إلى أربعة أقسام رئيسية هي:

1. العمل :

يقصد بالعمل بأنه " الجهد الجسمي أو الفكري الذي يقدمه الفرد في شكل نشاط اقتصادي مزود بالخبرة و التجربة المتوارثين عبر الأجيال " ، كما يعرف العمل على أنه " المجهود الإنساني الذي يبذله الإنسان سواء أكان فكريا أو جسديا و يؤدي إلى خلق المنفعة أو زيادتها لإشباع حاجاته المختلفة ". كما "هو الجهد الإنساني المبذول من خلال العملية الإنتاجية بقصد إنتاج السلع والخدمات "، أو هو " المجهود الانساني اللازم للقيام بعملية الإنتاج " .

إن ما يحصل عليه الفرد مقابل هذا العمل يعتبر عائدا و يتمثل في **الأجر** ، حيث يعتبر هذا الأجر حافزا و مجددا لقوة العامل من أجل القيام بمهام أخرى من أجل اشباع حاجاته و رغباته .

و يختلف مفهوم العمل الاقتصادي عن مفهوم العمل العام، فالعمل في الاطار العام يقصد به أي جهد أو فعل يقوم به الانسان، أما في الاطار الاقتصادي لا يتضمن العمل سوى المجهودات الإنسانية الموجهة لإنتاج السلع والخدمات، ويمكن التمييز بين عدة **أنواع** من العمل، أهمها :

-عمل يتطلب جهدا بدنيا أكبر من الجهد الذهني.

-عمل يتطلب جهدا ذهنيا أكبر من الجهد البدني.

-عمل يتطلب قدرة على التخيل و الابتكار و الخلق و التجديد .

-عمل يتطلب القدرة على قيادة عمل الآخرين و التنسيق و السيطرة على المجاميع .

2. الطبيعة (الأرض):

هي أحد عوامل الإنتاج الرئيسية و تتمثل بكافة الموارد المتوفرة على سطحها و باطنها و ما حولها موهوبة من الخالق عز وجل مثل الأراضي الزراعية و البحار و ما يستخرج من باطنها من نفط و معادن ثمينة .و يعمل أصحاب هذه العناصر بتقديمها إلى العملية الإنتاجية مقابل عائد يسمى الريع. و يتميز هذا المورد بالخصائص التالية :

- **الأرض هي هبة الله** : رغم مقدرة الانسان على استغلال الأرض بالاعتماد على التطورات التكنولوجية من أجل تحسين و استصلاح الأراضي و إضافة الاسمدة ، و منه زيادة الكميات و تحسين النوعية ، و مع ذلك تبقى هذه الأرض هبة من الله للإنسان الضعيف .

-**ثبات الأرض من حيث المساحة** : يعني أن مساحة الأرض الزراعية ثابتة و لا تزداد بازدياد الأنشطة التي يمارسها الأفراد على الأرض ، و تبقى الأرض الصالحة للصناعات الاستخراجية تستعمل لذلك الغرض لا للزراعة لأنها غير مناسبة .

-**الأرض دائمة** : أي أن انتاجية الأرض تتميز بالتجدد ، رغم الكوارث التي قد تصيبها و تعطل الحصول على الموارد التي تدرها إلا أنه يوجد امكانية إعادة استغلالها مرة أخرى من خلال المعالجات التي قد يتبعها الأفراد للحصول على ما تحتويه الأرض .

-**الأرض غير متجانسة** : لكل قطعة أرض خواص تميزها ، من حيث الخصوبة ، الاحتواء على المعادن بكمات مختلفة ، و بالتالي لكل جزء من الأرض فائدة معينة للبشرية .

-**الأرض غير قابلة للنقل** : يعنى استحالة نقل الأرض من مكان إلى آخر .

3. رأس المال :

يعرف رأس المال على أنه عبارة عن مجموعة من الأموال المادية التي تستخدم في الإنتاج لزيادة إنتاجية العمل الإنساني، أو هي الثروة التي تستخدم في انتاج ثروة أخرى ، أو مجموع السلع المستخدمة في إنتاج سلع وخدمات أخرى، و تشمل مكائن و آلات و مبان و مخازن و طرق و جسور...الخ

ويفرق بين **نوعين** من رأس المال، رأس المال الثابت والذي يعرف أيضا بالأصول الانتاجية، وهو كل ما يمكن استخدامه في الانتاج لأكثر من مرة دون أن يفنى لمجرد استخدامه لمرة واحدة، فرأس المال الثابت يمكن تكرار استخدامه لفترة زمنية معينة تسمى بالعمر الانتاجي كالآلات والمعدات والمباني ووسائل النقل، أما النوع الثاني فهو رأس المال المتداول أو ما يعرف برأس المال العامل، وهو ما لا يمكنك استخدامه أكثر من مرة في الانتاج، فهو يفنى بمجرد استخدامه مرة واحدة في الانتاج كالمواد الأولية و المواد الخام و الوقود والسلع الوسيطية، ومن جهة أخرى يكمن التفريق بين رأس المال الخاص الذي ترجع ملكيته للأفراد والوحدات الإنتاجية في القطاع الخاص، ورأس المال العام أو ما يعرف بالرأس المال الاجتماعي والذي ترجع ملكيته للدولة .

4. التنظيم :

لقد تم إضافة هذا العنصر إلى عناصر الإنتاج في نهاية القرن التاسع عشر ، حيث أشار "ألفريد مارشال " إلى الأهمية الكبرى التي يلعبها هذا العنصر في عملية الإنتاج بما يخوله الحق في استقلاله و اعتباره عنصرا من عناصرها الأساسية بدلا من اعتباره نوعا من أنواع العمل.

إن التنظيم هو عملية التأليف بين العناصر الإنتاجية الأخرى وفق علاقة معينة من أجل اتمام العملية الانتاجية مع تحمل مخاطر الانتاج، وتكمن المخاطرة في عدم التيقن من عائد العملية الانتاجية .

تهدف عملية التنظيم إلى المزج بين عناصر الإنتاج سالفة الذكر و بالأخص بعد تشعب العملية الانتاجية و تطورها و ظهور الحاجة الملحة للشخص الذي يمتلك القدرات الكافية على إدارة تلك الموارد في سبيل تحقيق الفوائد و دفع عجلة الإنتاج إلى الأمام ، و تقوم عملية التنظيم التي يتكفل بها المنظم على الوظائف التالية :

-تنسيق عناصر الإنتاج الثلاثة من خلال تحديد موقع و شكل و حجم المشروع .

-رسم السياسات الاقتصادية للمشروع و القدرة على اتخاذ القرارات اللازمة لذلك .

-التجديد و الابتكار في العملية الانتاجية من خلال :

*إدخال طرق جديدة للإنتاج و تطوير السابقة منها .

*إدخال سلع جديدة إلى الأسواق .

*اكتشاف أسواق جديدة .

*اعتماد الأساليب الحديثة في الإدارة و التسويق و التمويل و العلاقات الانسانية .

*اكتشاف موارد جديدة لسلع نهائية .

*تحديد كمية و نوع الانتاج.

المحور الرابع:

المحاضرة الأولى : الأعوان الاقتصاديون أو الوحدات الاقتصادية التي توفر النشاط الاقتصادي

أولا : تعريف الأعوان الاقتصاديون

العون الاقتصادي هو مركز القرارات والنشاطات الإقتصادية ذات استقلالية ، و هو كل شخص طبيعي أو معنوي يزاول نشاطا اقتصاديا .

ثانيا : تصنيف الأعوان الاقتصاديون

يمكن تصنيف الأعوان الاقتصاديين إلى المجموعات التالية :

1. الأسر أو قطاع العائلات :

الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع، تتكون من شخصين أو أكثر، تجمعهم رابطة عائلية و يسكنون تحت سقف واحد، ولهم الإرادة في العيش سويا ، أي لهم مداخيل ومصاريف مشتركة.وبشكل عام تمثل مجموع الأسر المجتمع ككل يطلق عليهم السكان.

يصنف السكان الى:

أ. حسب الحدود الجغرافية:

–مقيمين: أي القاطنين داخل الحدود الجغرافية للدولة .

– غير مقيمين: أي القاطنين خارج الحدود الجغرافية للدولة.

ب. حسب النشاط:

–ناشطين : و هم أولئك الأفراد الذين يقدمون عمل يساهم في خلق قيمة مادية "ملموسة"، ونقصد هنا بالقيمة المادية التي تمتاز بالملموسية أولئك الأفراد الذين ينتجون وحدات إنتاجية مثل: عمال الحديد والصلب وشركة الكوابل والزيت والسكر .....الخ.

–غير ناشطين : وهم أولئك الأفراد الذين يقدمون عمل يساهم في خلق قيمة معنوية "غير ملموسة"، ونقصد هنا بالقيمة المعنوية والتي تمتاز بالاملموسية أولئك الأفراد الذين يقدمون خدمات غير حقيقية مثل: المتقاعدين، الأساتذة، الطلبة ... الخ.

من بين **الوظائف الأساسية للأسرة** نذكر:

–تقديم اليد العاملة : حيث أن الأسرة هي المسؤولة عن تقديم عنصر العمل من بين باقي الأعوان الاقتصاديون، أو ما يسمى بتزويد الاقتصاد باليد العاملة، حيث أن مساهمة كل فرد من أفراد الأسرة في الاقتصاد تكون بتقديمه جهد عضلي أو فكري.

-**استهلاك السلع والخدمات** : و هي الوظيفة الأساسية للأسر والتي تتمثل في استهلاك السلع والخدمات المختلفة التي يطلبها الأفراد لتلبية حاجياتهم و رغباتهم غير المحدودة.

2. المؤسسات غير المالية :

و هي عبارة عن وحدات أين يجتمع العمال من أجل إنتاج السلع والخدمات ، و هذا مهما كان ميدان ومجال نشاطهم (زراعي، صناعي، خدماتي، ....الخ)، أو شكلهم القانوني (مؤسسات عمومية، خاصة، مختلطة) .

فالمؤسسة غير المالية إذا هي وحدة إنتاج مستقلة وظيفتها الأساسية هي إنتاج السلع والخدمات (أي خلق الثروة) و هدفها الأساسي هو تلبية حاجيات المجتمع و تحقيق الأرباح.

3. المؤسسات المالية:

و هي عبارة عن وحدات أين يجتمع العمال مشكلة من هيئات متخصصة في العمليات النقدية والمالية في السوق سواء النقدية أو المالية مثل: البنوك، صناديق الادخار ، شركات التأمين ، الخزينة العمومية .... الخ.

يتمثل نشاطها في :

*تجميع مدخرات الأعوان الاقتصاديين الآخرين.

*تقدم قروضا للأعوان الاقتصاديين مقابل فوائد.

*تدفع الضرائب و الرسوم لخزينة الدولة.

*تستهلك السلع و الخدمات.

4. الإدارة العمومية :

و هي عون اقتصادي مشكل من أشخاص معنويين يساهمون في الحياة الاقتصادية ، بتقديم جملة من الخدمات المختلفة والمتنوعة و غالبا ما تكون مجانية. و **يتمثل نشاطها** في:

*تقديم خدمات لأفراد المجتمع.

* تتحصل على الإيرادات في شكل ضرائب و رسوم من الأعوان الاقتصاديين الآخرين.

*تستهلك السلع و الخدمات المشتراة من المؤسسات الاقتصادية.

*تقوم بالاستثمار في مجالات مختلفة.

تصنف الإدارة العمومية إلى:

-أي الأجهزة المختلفة كالشرطة ، الجيش إضافة الى الهيئات والسلطات الأساسية في الدولة " السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية و السلطة القضائية).

-الجماعات المحلية : و هم ممثلي الدولة على المستوى المحلي و الاقليمي مثل البلديات، الدوائر، الولايات.

-المؤسسات الإدارية : مثال على ذلك المدارس والجامعات و المستشفيات ... الخ .

-نظام الضمان الإجتماعي: وهي صناديق الضمان للعمل الأجراء و غير الأجراء وكذا أصحاب المعاشات.

5. العالم الخارجي (باقي العالم) :

يتمثل في الأعوان الاقتصاديين المتواجدين خارج الوطن الذين تربطهم علاقات اقتصادية مع الأعوان الاقتصاديين المقيمين في الدولة المعنية. كما هو معلوم إن العديد من الاقتصاديات الوطنية أصبحت تنفتح نحو العالم الخارجي، و تحدث بينهم مختلف التدفقات الاقتصادية المتمثلة في تبادل المنتجات(كالطاقة، المواد الأولية، منتجات فلاحية، منتجات مصنعة، الخدمات)، التصدير و الاستيراد .كما يتم تبادل العمال، و حركة رؤوس الأموال(مثل القروض، الاستثمارات...). يمكن اعتبار "باقي أنحاء العالم" وحدة اقتصادية.